

تحقيق

غزة: عقوبات قاسية لمتعاطي المخدرات... ولا مصحات علاج

في حالة سياسية مثل التي تعيشها غزة بفعل الانقسام الداخلي والحصار الإسرائيلي، لا تجري معالجة القضايا المجتمعية بصورة تناسب الحالات الخاصة التي تعاني وسط إهمال رسمي وقصور في دور المؤسسات الدولية والاهلية، من هؤلاء الذين يدمنون على المخدرات، ويتزايد عددهم بصورة ملحوظة عاماً بعد عام

الصادمة، فقطاع غزة لا يحتوي على مصحات أو دور علاج للمدمنين والمتعاطين. وحتى الأجسام الحكومية التي كان يجب أن تشكل بموجب هذا القانون، لم تفعل حتى الآن، أي أنه لم يُطبق من القانون إلا العقاب الذي يعامل متعاطي ومدمن المخدرات أو عقار الترامادول كمجرم يوضع في السجن لسنوات طويلة، وليس كمريض يجب أن يُعالج ويؤهل. وكان من المفروض طبقاً للمادة الرابعة من القانون نفسه أن تُشكل لجنة لمتابعة شؤون المؤثرات العقلية والمخدرات برئاسة وكيل وزارة الصحة ووكيل وزارة العدل، بالإضافة إلى وكلاء وزارات الأوقاف والتعليم والشباب والرياضة وشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية، وحتى وزارة الزراعة و«الإنترنت»، وأخيراً المدير العام لمكافحة المخدرات، وحددت مهمة هذه اللجنة - التي لم تُشكل بعد - بوضع الضوابط العامة لاستيراد وتصدير وإنتاج وصنع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها، بالإضافة إلى التوصية بإنشاء مصحات خاصة لتوفير العلاج (الطبي والنفسي والاجتماعي) للمدمنين.

مرتبطة بالدستور المصري أو الأردني وكذلك البريطاني، وكلها تبعات لحكم هذه الدول في القطاع والضفة، ولكن من يتصفح القانون الجديد بدقة، يكتشف أنه يمكن العفو عن الجناة في

حوك القانون الأخير في 2013 المتعاطي من مرتكب جنحة إلى جنابة

عدة حالات - منها إدخاله إلى مصحة - مع أن ذلك يأتي ضمن الحزم غير المفعله، مثلاً، المادة (43) تعفي كل من بادر من الجناة إلى إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل بدء ارتكابها، كما يجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا وصل الإبلاغ بعد ارتكاب الجريمة وقبل مباشرة التحقيق فيها،

وأيضاً يجوز لها تخفيف العقوبة إذا سهّل الجاني عمل السلطات المختصة أثناء التحقيق أو المحاكمة. في هذا الصدد، يؤكد رئيس جمعية «الرعاية اللاحقة للسجناء» سامح حمدان، أن مراكز الإصلاح والتأهيل في غزة لا تحتوي على أي محاولات علاجية للذين يوقفون على خلفية تعاطي الترامادول، ذاكراً أنه يوجد 285 موقوفاً على خلفية تعاطي المخدرات و222 للترامادول، وجميعهم يتعرضون لأعراض «الانسحاب» فور دخولهم السجن، فيبدأون بإبداء أنفسهم ومحاولات الانتحار المتكررة. وقال حمدان: «المشكلة أنه لا يوجد في كل القطاع محاولات علاجية تتصف بالشمولية، بل كلها محاولات جزئية... كان هناك جمعية في مدينة جباليا تعتمد العلاج الجاف، أي

قطاع غزة لا يحتوي على مصحات أو دور علاج للمدمنين والمتعاطين (أي بي أيه)



غزة - أمنية أبو الخير

في إطار المعالجة القانونية لأزمة المخدرات في غزة، أقر المجلس التشريعي، الذي تديره كتلة حركة «حماس» البرلمانية، في الخامس من كانون الأول 2013 قانوناً جديداً تحت مسمى قانون «المخدرات والمؤثرات العقلية»، ورأى النواب الذين أعدوا نصوص القانون، برغم غياب النصاب اللازم لجلسات المجلس، أن هذا القانون «رادع وذاجر» بما يكفي ليقتضي على أفة المخدرات في القطاع تمام. على جانب آخر، رأى كثيرون أن القانون «مجحف»، فهو حول تعاطي المخدرات وعقار «الترامادول» بالأخص من جنحة إلى جنابة، أي من عقوبة تتراوح بالسجن من ثلاث سنوات إلى أحكام المؤبد والإعدام. لكن القانون المذكور ترك باباً لخلص المدمن وفق المادة (33) التي تنص على أن «الدعوى الجزائية لا تقام على من ثبت إدمانه أو تعاطيه المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إذا طلب زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو المرشد الاجتماعي علاجه في أحد المصحات أو دور العلاج». هنا تأتي الحقيقة

أيضاً، لم تطبق المادة رقم (6) التي توصي بإنشاء صندوق خاص لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي يسمى «الصندوق الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية»، ومن بين اختصاصات الصندوق تمويل مصحات ودور علاج وتأهيل. كذلك نصت المادة (7) على تشكيل لجنة تسمى «لجنة الإشراف والرعاية» برئاسة قاض في محكمة الاستئناف وعضوية ممثلين عن كل من النيابة العامة واللجنة الوطنية ووزارتي الصحة والداخلية، وتختص بمتابعة المتعاطين التي تأمر المحكمة بإيداعهم في مصحات بدلاً من عقوبة السجن، وهذه اللجنة أيضاً لم تُشكل بعد. يعقب المدير العام لديوان الفتوى والتشريع في غزة يعقوب الغندور،

الجزائر

«تغييرات الرئاسة»: من مواجهة التحديات إلى صراع الأجنحة

الجزائر - آدم الصابري

بدأت الساحة السياسية في الجزائر بمعرفة تغييرات متسارعة، من شأنها دفع المعارضة إلى إحياء انتقاداتها لعملية إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لعهد رئاسية رابعة (نيسان/ أبريل 2014)، كذلك من شأنها تركيز الاهتمام العام على ما يجري في هرم السلطة الجزائرية تحضيراً للمرحلة المقبلة.

وبعد إجراء تعديلين حكوميين في مدة قصيرة (نحو سبعة يوماً، كان آخرهما الأسبوع

كشفت مصادر عن أنه جرت أمس تنحية أربعة عقدا، من رئاسة الجمهورية

الماضي)، ووسط استمرار التعديلات في سلك الولاية (المحافظين)، وصلت، يوم الجمعة الماضي، التغييرات إلى مستوى إقالة شخصيات عسكرية وأمنية رفيعة في جهاز المخابرات وأمن الرئاسة. وشملت التغييرات قائد مديرية الأمن الداخلي (جهاز مكافحة التجسس)، اللواء علي بن داود (في منصبه منذ أيلول 2013) وعين بدلاً منه العقيد عبد العزيز، ومسؤول مديرية الأمن الرئاسي، العميد جمال مجدوب (في منصبه منذ نحو عشرة أعوام)،

وعين بدلاً منه العقيد ناصر حبشي، إضافة إلى قائد الحرس الجمهوري، اللواء أحمد مولاي ملياني (في منصبه منذ 2010) وعين بدلاً منه الفريق بن علي بن علي.

وكشف مصدر لـ«الأخبار» أن العقيد بن ناصر حبشي وعبد العزيز، كانا قد رافقا الرئيس بوتفليقة في رحلة علاجه في «مستشفى فال دوغلاس» في فرنسا عام 2013. وفيما نفى مصدر أمني مقرب من الرئاسة أن تكون تنحية مسؤول مديرية الأمن الرئاسي سببها «التهاون» كما روج، قال إنها «تعود إلى ظروفه الصحية»، وحذر في الوقت نفسه من «تأويل التغييرات بسلبية».

واستمر، أمس، مسلسل تغيير المسؤولين العسكريين، إذ علمت «الأخبار» من مصادر أمنية رفيعة أنه جرت «تنحية أربعة عقدا، من رئاسة الجمهورية» في ظروف يكتنفها الغموض والتستر. كذلك نصب، أمس، نائب وزير الدفاع الفريق أحمد قايد صالح، الفريق بن علي بن علي، قائداً جديداً للحرس الجمهوري، وقال أمام قيادات وأفراد الحرس: «يجب عليكم من الآن أن تعترفوا بقائدكم هذا، الفريق بن علي بن علي، الحاضر أمامكم، وأن طيعوه في كل ما يأمركم به لمصلحة الخدمة، تنفيذاً للقواعد العسكرية ومسايرة للقوانين، وشرف القوات المسلحة الجزائرية». وقد تذكّر التغييرات الحالية بما جرى في أيلول/ سبتمبر 2013 في إطار إعادة هيكلة دائنة الاستخبارات والأمن، في البلاد، لكن، رهنأ، انقسم

المتابعون بصورة جذرية بين موقفين، فنقلت جريدة «الخبر» المحلية عن رئيس الكتلة البرلمانية لـ«جبهة التحرير الوطني» (الحاكمة)، محمد جميعي، وصفه التغييرات بـ«العادية»، مضيفاً أن ما جرى يندرج «ضمن صلاحيات الرئيس باعتباره وزيراً للدفاع... الحركة التي مست قيادات في المؤسسة العسكرية تهدف إلى خلق الحيوية وإعطاء نفس جديد لهذا القطاع»، بينما رأّت أطراف معارضة أن ما جرى يشير إلى اشتداد «صراع الأجنحة» في أعلى هرم السلطة، بما يوحي بدخول البلاد مرحلة جديدة، وسط تنامي التخوف من العودة إلى عقد التسعينيات.

وترى أطراف في المعارضة الجزائرية أن الإقالات التي أقدم عليها الرئيس بوتفليقة مردها «إلى الصراع الدائر بين أجنحة السلطة، وبالأخص بين رئاسة الجمهورية بقيادة شقيق الرئيس، السعيد بوتفليقة، وجهاز المخابرات بقيادة الجنرال، محمد مدين (الجنرال توفيق)، بخصوص التحضير لمرحلة ما بعد بوتفليقة». ويقول مصدر إن ما يحدث من تغييرات «يؤكد أن ساعة الحسم اقتربت، خاصة مع عودة مدير ديوان الرئاسة، أحمد أويحيى، إلى الواجهة السياسية، وسط تضاعف نشاط الوزير الأول، عبد الملك سلال، وهما الشخصيتان المنتظر تنافسهما على كرسي الرئاسة بدعم من المتنازعين».

من جهة أخرى، يرى عسكري سابق، في حديث إلى «الأخبار»، أن التغييرات «تندرج في إطار مسايرة

التطورات التي تعرفها البلاد داخلياً وخارجياً، خاصة مع عودة النشاط الإرهابي بقوة»، مشيراً في الوقت نفسه إلى نقطة مهمة هي «التخوفات التي تتمتع السلطة من احتمال تحرك الشارع بسبب الإجراءات الاقتصادية التقشفية التي أعلنتها الحكومة جراء تدهور أسعار النفط وتهاوي سعر العملة الوطنية».

وفتحت التغييرات الحالية أبواب المخاوف، على اعتبار أن هذه الأجهزة كانت تابعة للمخابرات الجزائرية، قبل أن يحولها الرئيس بوتفليقة (في 2013) إلى قيادة الأركان في المؤسسة العسكرية بقيادة نائب وزير الدفاع، الفريق قايد صالح، فضلاً عن أنها جاءت بعد حديث جرى تداوله إبان عيد الفطر عن وقوع مناوشات أمام مقر رئاسة الجمهورية في منطقة زوالدة (غرب العاصمة)، وصلت ببعض إلى الحديث عن أن ما وقع هو «محاولة انقلاب».

الجدير بالذكر أنه عشية عيد الفطر الماضي، وقع إطلاق نار أمام مقر إقامة الرئيس بوتفليقة، أرجعته مصادر قريبة من الحكومة إلى «شجار وقع بين عناصر الأمن الرئاسي بسبب عطلة العيد، حينما رفض المسؤول منح أحد الأفراد المكلفين بالحراسة عطلة، قبل أن يحتدم التجاذب بين الطرفين ويصل إلى حد إطلاق النار من طرف العنصر الأمني، تعبيراً عن رفضه»، فيما تحدثت جهات من المعارضة عن أن «إطلاق الرصاص كان صوب شقيق الرئيس».